الحديث الصحيح : موازنة بين المتقدمين والمتأخرين

A Comparative Study of the Classical and Modern Traditionists on al-Hadīth al-Sahīh

الدكتور حافظ محمد حماد*،الدكتور حافظ حامد حماد**

Abstract:
'Al-Sahih' is a term used in the Science of 'Usool-e-Hadith'.The Hadith agreed upon as 'al-Sahih' is declared as a feasible and valid argument. But regarding its real sense, there is conflict in some aspects between al-Mutaqaddemeen (The classical traditionists) and al-Mutaakhereen (The Later or Modern Traditionists). There is a dire need to conduct a comparative study of the early and modern traditionists on the issue of the validity of the Sahih Hadith. By following their perceptions real sense of al-Sahih should be delineated.

Keywords: Usul-ul-Hadith, Usool-e-Hadith , Traditionists, Hadith Sahih, Classical

أصل الاسلام وأساسه هو القرآن والحديث۔ أما القرآن فألفاظه من الله تعالى، وهذا شيئ لا ريب فيه ولاأدنى شبهة بأن الفاظ القرآن كلام الله تعالى، لا اختلاف فيه بين أهل السنة من المسلمين،لأن ألفاظ القرآن وصلت الينا بالتواتر۔

وأما الحديث فليس أمره كذالك۔ لأن بعض الأحاديث وصلت الينا بالتواتر وبعضها بأخبار الآحاد۔فاما ما وصلت الينا بالتواتر فلا شك بان نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحة۔ واما ما وصلت الينا باخبار الآحاد فنحتاج الى البحث والتمحيص والتحقيق والتفتيش لثبوت صحة نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم۔وبعد البحث والتمحيص اذا حصل التيقن واطمئن الصدر للحديث بان نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة يطلق عليه بانه "صحيح"۔

وان علماء اصول الحديث ذكروا الامور والشرائط اللتى اذا وجدت فى الحديث تقوم به الحجة او يطلق عليه بانه صحيح۔

واذا امعنا النظر فى كلامهم ونصوصهم وصنيعهم فى ذالك وجدنا بان علماء المتقدمين والمتآخرين من اصول الحديث مختلفون فى بعض الامور۔ ليعلم بان علماء القرن الخامس الهجرى وماقبله هم المتقدمون وعلماء بعد الازمنة هم المتاخرون۔

فنحن نذكر فى بحثنا هذا البحث اللغوى المختصر للفظ "الصحيح"، ثم نذكر اقوال علماء المتقدمين والمتاخرين حول الحديث الصحيح وتعريفاتهم وآراءهم، ثم نحاول ان نعلم مرادهم من الصحيح فى ضوء نصوصهم و استعمالاتهم وتطبيقاتهم لهذاللفظ، وهل هم متفقون فى ذالك ام مختلفون، وان كانوا مختلفين فنحاول ان نصل الى الامور اللتى هم فيها مختلفون۔ وبالله التوفيق۔

الصحيح لغة

"الصحيح "لفظ عربى من باب ضرب يضرب، وهو ثلاثى ومضاعف، يقال صح يصح صحة فهو صحيح۔ فاصله الصحة، والصحيح كل شيء ما كان سالما غير مكسور ولامريض وماكان بريئا من كل عيب وريبة و سقم وفساد۔

*أستاذ مساعد، قسم العلوم الاسلامية، الجامعة الاسلامية ببهاولفور

**أستاذ مساعد، قسم العلوم الاسلامية، الجامعة الكلية الحكومية فيصل آباد، فيصل آباد

قال الزبيدي(ت1205ه):

"صحح يصح صحة فهو صحيح وصَحاح بالفتح "[1]

وقال الجوهري في الصحاح:

"الصحة خلاف السَقَم"[2]

وقال ابنمنظور:

"وارض مصححة بريئة من الأوباء صحيحة لا وباء فيهاولاتكثرفيها العلل والاسقام"[3]

وذكرالزبيدي(ت1205ه) في تاج العروس :

"وهوأيضا البراءةمن عيب وريب "[4]

وقال الفيروزآبادي :

"الصُح بالضم ؛والصِحة بالكسروالصَحاح بالفتح :ذهاب المرض والبراءة من كل عيب "[5]

وهذاللفظيستعمل للاجساد والاجسام فی معناه الحقيقی، ای للاشياء اللتی كان لهم وجود حسی۔ واما اطلاقه علی العبادات والمعاملات وسائر المعانی وكل شيئ ليس له وجود حسی فمن باب المجاز۔ واطلاق الصحيح علی الحديث ايضا من باب المجاز ، كما قال السخاوي (ت 902هـ) رحمه الله:

"انه ضد المكسور والسقيم،وهو في الحقيقة في الاجسام بخلافه في الحديث والعبادة والمعاملة وسائرالمعاني فمجاز،أو من باب الاستعارة"[6]

الصحيح في ضوء نصوص ائمة أصول الحديث المتقدمين

اولانذكر نصوص ائمة المتقدمين ما تتعلق بالحديث الصحيح ثم نحاول ان نبين معناه الاصطلاحی عندهم وما يريدونه عند اطلاق هذ اللفظ فأول من عرف الصحيح ووصلنا تعريفه في صورته المدونة هو الإمام الشافعی (ت204ه) رحمه الله۔

نص الإمام الشافعی (ت204ه)

يقول الإمام الشافعی (ت204ه) رحمه الله:

"فقال لي أحدد لي القول ما تقوم به الحجة علي أهل العلم حتی يثبت عليهم خبر الخاصة ،فقلت خبر الواحد عن الواحد حتی ينتهي به إلی النبي صلي الله عليه وسلم أو من انتهي اليه دونه،ولاتقوم الحجة بخبر الخاصة حتی يجمع امورا منها:۔۔۔"[7]

نص الإمام الحميدي (ت219هـ)شيخ البخاري (ت256ه) رحمه الله :

قال عبدالله بن زبير الحميدي (ت219هـ) رحمه الله :

"فان قال قائل :فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله صلي الله عليه وسلم ويلزمنا الحجة به؟قلت :هو أن يكون حديث ثابتا عن رسول الله صلي الله عليه وسلم متصلا غير مقطوع معروف الرجال ،أوان يكون حديثا متصلا حدثنيه ثقة معروف عن رجل جهلته وعرفه الذي حدثني عنه فيكون ثابتا يعرفه من حدثنيه عنه، حتی يصل إلی النبي صلي الله عليه وسلم ------"[8]

ثم قال :

"فهذا الظاهر الذي يحكم به والباطن ماغاب عنا من وهم المحدث وكذبه ونسيانه وادخاله بينه وبين من حدث عنه رجلا أو أكثر،وما اشبهذلك مما يمكن أن يكونذلك علي خلاف ما قال،فلا نكلف علمه إلا بشيئ ظهر لنا، فلا يسعنا حينئذ قبوله لما ظهر لنا منه"[9]

نص يحيى بن محمد الذهلي(ت267ه)

قال يحيى بن محمد الذهلي:

"لا يكتب الخبر عن النبي صلي الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهي الخبر إلى النبي صلي الله عليه وسلم بهذه الصفة، ولا يكون فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح،فإذا ثبت الخبر عن النبي صلي الله عليه وسلم بهذه الصفةوجب قبوله والعمل به وترك مخالفته"[10]

نص الإمام الخطابي (ت388 هـ)

قال الإمام الخطابي (ت388ه-) رحمه الله في معالم السنن:

"الصحيح ما اتصل سندهوعدلت نقلته "[11]

نص الإمام الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)

وقال الحاكم (ت 405هـ) :

"صفةالحديثالصحيح أن يرويه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم صحابي زائل عنه إسم الجهالة ،وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة علي الشهادة"[12]

هذه هي بعض نصوص الائمة المتقدمين حول الحديث الصحيح وعبارتهم، ويلاحظ أنهم عبروه بالفاظ مختلفة مثل 'الخبر الذي تقوم به الحجة' و'الحديث الذي يثبت عن رسول الله عليه وسلم'و'الحديث الذي يجب قبوله والعمل به وترك مخالفته'و'الحديث الصحيح' ولم يلتزموا بكلمة الصحيح خاصا.

ويلاحظ أيضا أن اساليبهم فيذلك بحيث يفهم من خاطبهم به ولم يتقيدوا بالقواعد المنطق فيما يخص التعريف والتوضيح كما هو مسلك المتأخرين.

فلا بد من النظر إلى استعمالاتهم وتطبيقاتهم لفهم منهجهم.

مفهوم الصحيح عندالمتقدمين

إن المتقدمين من علماء مصطلح الحديث إذاتبين لهم واطمئن قلبهم بان الحديث تم نقله عن النبي صلي الله عليه وسلم أو غيره من غيرخطأ ولاوهم ،فإنهم يعبرون عنه غالبابأنه صحيح، وقد يقولون له حسن وأحيانايعبرونه بحسن صحيح ،كماهوصنيع الترمذي (ت279ه) رحمه الله .[13]

وقد قال ابن حجر (ت852ه)رحمه الله :

"واعلم أن أكثرأهل الحديث لايفردون الحسن من الصحيح "[14]

وأما اطمئنانهم والعلم بان الحديث ثابت عن مصدره وانه تم نقله عنه عبرواته من غيروهم ولا خطأ فمنحصرعلي عدة من القرائن،ولو كان من خبرالآحاد،ولايتوقف الجزم بذلك أبداعلي تواتره، كما يزعمه بعض الناس. وبماان هذه الأمرمن علم الخاصة فإنه لايمكن للجميع شعورالمتقدمين من

المحدثين واحساسهم تجاه الحديث ومدي افادته اليقين والعلم ولذا يتعين علي غيرهم التسليم بذلك سواءافاد ذلك عندأحدالظن ام لا۔ وباستقراء صنيع المتقدمين ومطالعة نصوصهم والخوض في نهجهم يوصل إلى النتيجة بانمايحصل لهم اليقين ويطمئن به شعورهم أو يغلب علي ظنهم بان الراوي لم يخطئ ولم يهم ولم يكذب في الحديث الذي رواه عمن فوقه إذاتوفرفي الحديث العناصرالتالية :

العدالة

وهي أن يكون رواة الحديث كلهم معروفين بصلاح الدين وحسن السيرة والسلوك،بحيث لا يتوقع أحد ممن يعرفذلك احتمال كذبهم فيما يحدثون به عن رسول الله صلي الله عليه وسلم،ولا فيما يدعون به من لقائهم وسماعهم ۔ وهذا أمر يجبتحققه في الراوي منذ البداية والا اصبح متروكا۔ وإذا تبين لهم بأنه متروك لا يسوغون سماع حديثه ولا الرواية عنه،وهذا عنصر قد بالغ المحدثون في الالتزام به وإنماكان يتجلي هذا العنصر من حياة الراوي اثناء معاملته اليومية مع غيره إذا كان معاصرا أو باشتهار إسم الراوي بين أصحاب الحديث دون أن ينقل في حقه ما يدل علي فسقه أو علي فساد عقيدته إن كا ن غير معاصر۔ وكانذلك دليلا قوياعلي أن الراوي قدتحققت فيه العدالة ۔ وكذلك كان يستعملون التاريخ مع وسائل الاخري في التفتيش عن الراوي وعن صدقه وكذبه،كما قال السفيان الثوري رحمه الله:

"لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[15]

وقال حفص بن غياث:

"إذااتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"[16]

وقال عفير بن معدان الكلاعي :

"قدم علينا عمر بن موسي حمص،فاجتمعنا اليه في المسجد ،فجعل يقول :
حدثناشيخكم الصالح۔ فلماأكثر قلت له:من شيخناالصالح؟ سمه لنا نعرفه فقال:خالد بن معدان۔ قلت له:في اي سنة لقيته ؟قال :لقيته سنة ثمان ومئة ۔ قلت :فاين لقيت ؟قال:في غزاة ارمينية ۔ قال :فقلت :اتق الله يا شيخ ولاتكذب ۔ مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة۔ وانت تزعم انك لقيته بعد موته بأربع سنين "[17]

اتصال السند

وهو تصريح كل راو من سلسلة الإسناد بما يدل علي سماعه للحديث من مصدره الذي روي عنهذلك الحديث ،كقوله :سمعت فلاناأوحدثني فلان أوقرأت عليه أو حدثني قراءة عليه أو اخبرني أوانباني أو قال لي أونحو ذلك من العبارات الدالة علي أن الراوي قدلقي من فوقه ،وأنه سمع منهذلك الحديث ۔

وأماعنعنه الراوي فهو أيضا عندهم محمول علي الاتصال بشرط أن لا يكون الراوي مدلسا أومرسلا،فان العنعنة في هذه الحالة تفيد اتصال السند بدون خلاف ۔ وحتي في حالة ما إذا لم يثبت تاريخيا أن الراوي المعنعن لم يلتق مع من فوقه ،ولم يتبين أنه سمعه ولا نقيضه ،يعني في حالة الإبهام،كماصرح بذلك مسلم (ت261ه) رحمه الله ،قال في مقدمة صحيحه في بحث الحديث المعنعن:

"إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا،أن كل رجل ثقة روي عن مثله حديثا [اي بالعنعنة]وجائزممكن لقاءه والسماع منه لكونهما جميعا كانافي عصرواحد ،وان لم يات في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة"[18]

فان العنعنه عندئذ تحمل علي الاتصال بمجرد المعاصرةبينهما مع امكانية اللقاء بشرط أنذلك الراوي الثقة ممن يصعب البحث عن تفاصيل لقاءاته مع من روي عنه الأحاديث،كما يقعذلك في طبقة

التابعين ،حيث لا تتوفرالمعلومات التاريخية والكافية فيما يخص تفاصيل علاقتهم ولقائهم مع بعض الصحابة.وليس كماهوالشائع لدي الكثيرين من إطلاق مذهب مسلم (ت261ه) باكتفائه بالمعاصرة ،والبخاري (ت256ه) بثبوت اللقاء. ثم يوصف البخاري (ت256ه) بتشدده والآخربتساهله ،أوقد يوصف كل منهما بالاعتدال ،لكن حسب مواطن الاحتجاج لما يميل اليه الباحث.والواقع أن مذهب مسلم (ت261ه) فيذلك مقيدبحالة الإبهام وليسذلك مطلقا ولم يختلف معه فيذلك لا البخاري ولاعلي بن المديني. وهوأمرانعقد الإجماع عليه كما ادعي مسلم (ت261ه) رحمه الله بقوله:

" أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا"[19]

وهذاالأسلوب الممثل في اعتماد الحالة العامة عندالإبهام ليس غريبا،بل هو معمول عليه في التضعيف والتصحيح أيضا . وحين لم تتوافرالقرائن فيمايرويه الراوي من الحديث تكون حالة الراوي أساسا لدي المحدثين في تصحيحذلك الحديث وتضعيفه .

كما نعول علي هذا الأسلوب في معالجة القضايا اليومية ،إذا لم نجد قرائن تدل علي حقيقة الأمر، أي في حالة كون الأمر مبهما.

عدم الشذوذ وعدم العلة

العنصر الثالث الذي يلا حظه المتقدمون في تصحيح الحديث هو أن لا يخالف الواقع الحديثي أوالواقع العملي.أما الواقع الحديثي فالمراد منه ماثبت عن المحدث الذي روي عنه الحديث فهم يحاولون أن يقفواعلي الواقع من خلال معاينتهم أصولذلك المحدث ،أو بحفظ ما يتداوله أصحابه الثقات عنه لاسيما أكثرهم مجالسة له وحفظا وضبطا لأحاديثه .وفي هذاالصدد تصدر عنهم عبارات مختلفه،كقولهم: المشهورعن فلان كذا،والمحفوظ في هذاالحديث كذا،وإنما يروي هذاالحديث عن فلان كذاونحوذلك من العبارات التي تزخربها كتب العلل وكتب الضعفاء وسنن الترمذي .

وسيتضح الأمر جليا بذكر المثال لمخالفة الواقع الحديثي .

قال الإمام أحمد وهو يذكر الوهم الذي وقع فيه شيخه الإمام وكيع المحدث الكبير المكثر الشهير :

"الحديث الذي رواه وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولي التوأمة عن ابن عباس عن النبي صلي الله عليه وسلم في الجمع بين الظهروالعصر، إنماهوحديث داود بن قيس ،ليس هومن حديث ابن أبي ذئب."[20]

وتفيد هذه العبارة بان الأمرالواقع في هذاالحديث هوان يضاف الحديث إلى داود بن قيس ،وليس إلى ابن أبي ذئب . فإذا خالف أحد هذا الواقع الثابث في رواية هذاالحديث يعتبرواهما ومخطئا.

ويلاحظ أن مخالفة الراوي الأمر الواقع أو تفرده بمالاأصل له تكون هي المناط في مفهوم مصطلح الشا ذ المعبرعنه بمخالفة الثقة لما رواه الجماعة أو بمخالفته للأوثق.

وأما الواقع العملي فالمراد منه العمل المشهور عن الشيخ أو فتواه أوعقيدته أو ماثبت عن النبي صلي الله عليه وسلم أو عن الصحابة في الجانب العملي .فإذا كان الحديث يروي عن شخص

مخالفا لما ثبت عنه ، أو لم يكن له أصل عنده فإنهم يتوقفون عن قبوله،دون أن يغتروا بظاهر سند الحديث ولا بشخصية راويه-وبقدر مطابقة الراوي للواقع ومخالفته له وتفرده بماله أصل أو بما ليس له أصل يحدد المحدثون درجاتذلك الراوي في الحفظ والضبط والاتقان عموما ومراتبه في الجرح والتعديل بدقة بالغة-

و ذلك أن الراوي إن كان صادقافيما رواه عن شيخه، ومنصفا في نقله ،فإنه بذلك يصح مطابقا لغيره من الثقات أو متفردا بماله أصل ثابت منذلك المصدر-وأما إذا كذب الراوي في الرواية أوأخطأ فيها فيسفرذلك عن تصادمه بالواقع أو تفرده بمالاأصل له في أحاديثشيخه ،وهذا هو شان الكاذبين والمخطئين والواهمين في نقل الأخبار، ولا يحس بغلطهم وكذبهم إلا من له معرفة سابقة حول ملابسات موضوع تلك الأخبار-

استخدام الصحيح في غيرمعناها الاصطلاحي

هذه هي العناصرالتي يظهر من صنيع المتقدمين بأنهن إذاتوفرت في الحديث يحكمون عليه بأنه صحيح -ولكن معذلك قد يستعملون كلمة الصحيح في غيرمعناها الاصطلاحي - فقدأطلقوه علي معني التصريح بالسماع وعلي الصحة النسبيةوكذلك علي الحديث الذي يصح معني-وفيما يلي تفصيلذلك -

الصحيح بمعني التصريح بالسماع

يوجداستعمال الصحيح بمعني :التصريح بالسماع ،اي :يصحح كونه مسموعا -

ففي طبقات ابن أبي يعلي بالإسناد إلى علي بن عبدالله :قال سمعت يحي - يعني ابن سعيد - يقول:قال لي سفيان بن حبيب :أن ابن جريج يصحح هذاالحديث عن الزهري :

{إن ناسا من يهود غزوامع النبي صلي الله عليه وسلم }

قال يحي:فقلت لابن جريج :سمعت هذا من ابن شهاب ؟قال :أوقراته ؟

إطلاق الصحيح علي الصحة النسبية :

والصحة عندالمحديثن قد تكون صحة نسبية -

بمعني :إن قول المتقدمين من المحدثين :هذا حديث صحيح ،إن قصدوا أنه صحيح إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم فهم حينئذ يريدون أن عناصر الصحة قد تحققت في الإسناد كله إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم -ولكن أحيانا يقولون :هذا حديث صحيح ،ويقصدون نسبية ،اي انه صحيح إلى راومعين من رواة الإسناد ،بصرف النظرعن حال الإسناد فوقه ،مثلا:حديث رواه الإمام الترمذي (ت279ه) من طريق ابن عيينة ،عن الزهري عن أبي سلمة،قال:

"اشتكي أبوالدرداء الليثي فعاده عبدالرحمان بن عوف ،فقال عبدالرحمان سمعت رسول الله يقول :{قال الله تعالى انا‌الله ،وانا الرحمان ،خلقت الرحم -----إلى آخر الحديث} [21]

وخالف معمرسفيان ابن عيينة ،فرواه :

"عن الزهري ،أنه قال :حدثني أبو سلمة ،أن الدرداء الليثي اخبره عن عبدالرحمان بن عوف "[22]

فرواية ابن عينية عن الزهري منقطعة لان ابا سلمة بن عبدالرحمان لم يسمع من أبيه ورواية معمر متصلة لأنه جعل واسطة بين أبي سلمة وأبيه عبدالرحمان بن عوف - ولكن قال الإمام الترمذي (ت279ھ) بعدذكرالخلاف بين معمر وسفيان :

"حديث سفيان بن عيينة عن الزهري حديث صحيح ،ومعمر كذايقول ،قال محمد بن إسماعيل البخاري: حديث معمرخطأ "[23]

فمراد الترمذي (ت279ھ) رحمه الله من تصحيح الحديث صحة نسبية لا أصلية.اي حديث سفيان صحيح بنسبته إلى الزهري لا بالنسبة إلى النبي صلي الله عليه وسلم بخلاف حديث معمر ،لان فيه خطأ وهذا واضح لأنه لا يمكن أن يقول الإمام الترمذي (ت279ھ) للحديث المنقطع بأنه صحيح .

ومنذلك أيضا أن الإمام يحي بن معين (233هـ)رحمه الله سئل عن حديث أبي صلت الهروي ،عن أبي معاوية،الحديث المعروف :{انا مدينة العلم وعلي بابها }

فقال الإمام يحي بن معين(233هـ) :

"هو حديث صحيح "[24]

أراد ابن معين (233 ھ)رحمه الله بأنه صحيح من أبي معاوية، ليس مراده بأنه صحيح في نفسه ،كما قال الخطيب البغدادى (ت463ھ) :

"أرادابن معين أنه صحيح من حديث أبي معاوية ،وليس بباطل إذقد رواه غير واحد عنه"[25]

وقد جاء عن ابن معين (233 ھ)مايدل عليذلك ،وان الحديث لا يصح عن رسول الله صلي الله عليه وسلم ،فقدذكر أحمد بن حنبل(ت241ھ) في العلل:

"سمعت يحي يقول: قد كنت اري ابنه هذا عمر بن إسماعيل بن مجالد شويطرا ليس بشيئ، كذاب ، رجل سوء.خبيث حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل، كذب عن الاعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي : علي مدينة العلم أو كلام هذا معناه"[26]

إطلاق الصحيح علي مايصح معني

وإنهم قد يطلقون إسم 'الصحيح' علي ما يصح من جهة المعني ،وان لم يصح من جهة الرواية .

ومثاله ماحكاه الترمذي (ت279ھ) في العلل الكبير عن الإمام البخاري (ت256ھ) أنه قال في حديث أبي هريرة ،عن النبي صلي الله في ماءالبحر :{هو الطهور ماءه ،الحل ميتته }،قال البخاري (ت256ھ) :

"هوحديث صحيح "[27]

تعقبه الإمام ابن عبدالبر في التمهيد،قائلا :

"لاأدرى ماهذامن البخاري رحمه الله ،ولوكان عنده صحيحالأخرجه في مصنفه "الصحيح "عنده ولم يفعل ،لأنه لايعول في الصحيح إلا علي الإسناد ،وهذا الحديث لايحتج أهل الحديث بمثل إسناده.[28]

ثم قال بعدذلك مايدل علي أن معني الحديث عنده صحيح ،فقال :

"وهوعندي صحيح لان العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به"[29]

فهذا يدل علي أن المتقدمين قد يطلقون كلمة الصحيح علي ما يصح معني،ولو كان ضعيفامن زاوية إسناده.

الصحيح في ضو ء تعريفات المتاخرين

والآن نذكر بعض تعريفا ت المتأخرين للحديث الصحيح.

تعريف الحافظ ابن الصلاح (ت 643ھ) رحمه الله

قال الحافظ ابن الصلاح (ت 643ه) رحمه الله في تعريف الحديث الصحيح :

"أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا"30

تعريف الإمام النووي (ت 676هـ

وعرفه الإمام النووي (ت 676هـ) بقوله :

"هو ما اتصل سنده بعدول الضابطين من غيرشذوذ ولاعلة "31

تعريف الحافظ العراقي (ت 806هـ)

وقد عرفه العراقي (ت 806هـ)في صورة الأبيات وقال :

"فالأول المتصل الإسناد بنقل عدل ضابط الفواد

عن مثله من غير ماشذوذوعلة قادحة فتوذي"(32)

تعريف ابن حجر العسقلانی (ت852ھ)

وقال ابن حجر العسقلانی (ت852ھ) وهو يذكر تعريف الصحيح :

"وخبرالآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غيرمعلل وشاذهوالصحيح لذاته "(33)

ولكن قال في النكت :

"وينبغي أن يزادفي التعريف بالصحيح فيقال:

"هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أوالقاصرعنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولايكون شاذا ولامعللا"(34)

تعريف السيوطي (ت 911هـ)

قد ذكر السيوطي (ت 911هـ) رحمه الله حده في ألفيته قائلا:

"حد الصحيح :مسند بوصله بنقل عدل ضابط عن مثله ولم يكن شذاولا معللا"(35)

مفهوم الصحيح عند المتأخرين

هذه هی بعض تعريفات المتاخرين للحديث الصحيح۔ وبعد النظر الى هذه التعريفات نتخلص الى أن الحديث الصحيح هوماكان حائزا خمسة شروط وهن :

1۔إتصال السند:

2۔عدالة الرواة:

3۔ ضبط الرواة:

وهونوعان :ضبط صدر وضبط كتاب۔

4۔السلامة من الشذوذ:

5۔السلامة من العلة:

فالحديث الصحيح عند المتأخرين هو الحديث الذي تحققت فيه هذه الشرائط الخمسة؛ أن يكون إسناده متصلا،بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه وان يكون سالمامن الشذوذ،سالمامن

العلة۔وأما الحافظ ابن حجرالعسقلانی (ت852ه) رحمه الله من المتأخرين فقد قسم الحديث الصحيح إلى قسمين :

الصحيح لذاته والصحيح لغيره ۔

فالصحيح لذاته عنده هوالحديث الذي يتوفرفيه الشروط الخمسة المذكورة،كماقال في نخبة الفكر :

"وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل وشاذهوالصحيح لذاته"[36]

والصحيح لغيره عنده هوالحديث الذي في روايه خفة من الضبط ولكن اعتضد بكثرة الطرق۔ وهذاهوالذي قال عنه:

"فان خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح"[37]

الأمور التي اختلف فيها المتقدمون والمتأخرون في هذاالصدد

1۔عدم توقف الاتصال والانقطاع علي صيغ التحمل والأداء عندالمتقدمين

إن صيغ التحمل التي تقع في سلسلة الإسناد كحدثناوأخبرناوأنبأنا أوعنعنة غيرالمدلسين،تعدالأصل في معرفة اتصال السند وهذا واضح لمن يتتبع عمل المحدثين ۔ ولكن مع هذا يجب أن نتنبه أن هذه الصيغ والالفاظ قد لا تفيد اتصال السند بمفردها ،لتساهل بعض رواة الحديث في استخدام هذه الكلمات في غير معناها الحقيقي ،الذي هوالسماع والتلقي المباشر ،أولوقوع وهم منه في استعمالها ،بدلا عن الصيغة التي استخدمها شيخه۔

وان المتقدمين يكتشفون هذه الأمور الخفية من خلال جمع الروايات ومقارنة بعضهابعض ،فيرد عنهم النصوص حول انقطاع السندأواتصاله، كما حكي ابن رجب الحنبلي(ت795ه) في شرح العلل:

"فقدذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غيرشيء يذكرفيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعا"[38]

وقال :

"وذكر أحمد أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم أخبرنا منصور بن زاذان، قال أحمد ولم يسمعه هشيم من منصور ولم يصح قول معمر واسامة عن الزهري سمعت عبدالرحمان بن ازهر "[39]

وقال الحافظ ابن عبدالبر في بحث العنعنة :

"وان الاعتبار ليس بالحروف،وإنماهو باللقاء والمجالسة والسماع و المشاهدة،فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا، كان حديث بعضهم عن بعض أبدا باي لفظ ورد محمولا علي الاتصال، حتى تتبين فيه علة الانقطاع"[40]

وقال في التمهيد بعد أن أورد رواية يحي بن أبي كثير التي قال فيها حدثناأبو سلام :

"ولم يسمعه يحي من أبي سلام،ولايصح "[41]

وعن علي بن المديني :

"قلت ليحي بن سعيد القطان :يعتمد علي قول قطر بن خليفة 'حدثنا'ويكون موصولا ؟فقال :لا، فقلت :اكانذلك منه سجية ؟قال:نعم۔

2۔تصريح المدلس بالسماع لايحمل أبدا علي الاتصال عند المتقدمين

فبناء علي ما سبق إذا صرح المدلس بالسماع أوالتحديث ليس من الضروري أن تحمل صراحته علي الاتصال، وقد ذكر الإمام أحمد :

"وقال أبو عبيدة الحداد :كتبت لأبي حرة حديثه 'سمعت الحسن' أو 'حدثناالحسن' فقال: ماقلت هذا،انا اقول هذا ؟قال [اي الإمام أحمد]:فما قال في شيء 'سمعت الحسن' إلا في ثلاثة أشياء"[42]

ومن المعلوم أن ابا حرة معروف بتدليسه عن الحسن ۔[43]

هذه النصوص واضحة وجلية علي أن اعتماد ظاهرالسند والصيغ والحكم علي الأسانيد بانقطاعها واتصالها بالنظر إلى الظاهر بدون المعرفة الحديثية والتاريخية ليس منهج المتقدمين ۔

وبناء عليذلك فإذاحكم أحد من العلماء المتقدمين بانقطاع سند قال فيه الراوي 'أخبرنا' أو 'حدثنا' لاينبغي لنان نتعرض عليه بحجة أن المدلس إذاصرح بالسماع زال الخوف من احتمال تدليسه ،ثم نحكم علي السند باتصاله، بل يتعين علينا تسليم الحكم لذلك الناقد،دون استفسارو ذلك لان حكمه علي السندبانقطاعه إنماهوبناء علي ماتوافرت لديه من المعرفةالحديثية والتاريخية ۔

3۔حمل كلمة 'قال' علي الاتصال من المتقدمين في حق بعض الرواة المدلسين

ويتاكدالأمرمزيدا إلى أمر عدم توقف اتصال السند وانقطاعه علي صيغ التحمل والأداء، إذا علمنا أنه كما تصريح المدلس بالسماع لايحمل أبداعلي الاتصال ،كذلك إن كلمة 'قال' تفيد الاتصال في حق بعض الرواة حتى ولو كان مدلسا، مثلاإذا قال حجاج الشاعر:"قال ابن جريج"،فذلك يعني أنه قد سمعه كما ذكر ابن رجب الحنبلي(ت795ھ):

"وكذلك حجاج ابن محمد، كان إذاقال:قال ابن جريج، فقد سمعه منه "[44]

حجاج بن محمد الشاعر ليس من المدلسين، فحمل روايته بصيغة قال علي الاتصال ليس من البعيد۔ ولكن قد تحمل رواية المدلس بقال علي الاتصال عندالمتقدمين، مثلاإذا قال ابن جريج:"قال عطاء"، فإنه يفيد الاتصال أيضا، مع كون ابن جريج مشهورابالتدليس، حتى قال الدارقطني (ت385ھ) :

"شرالتدليس تدليس ابن جريج "[45]

وهذا مخالف للقاعدة المعروفة في كتب المصطلح، وهي أن المدلس إذا قال:'قال'، لا يحمل علي الاتصال ويكون حكمه حكم العنعنة كما ذكر ابن رجب (ت795ھ):

"أن يكون القائل لذلك معروفا بالتدليس ،فحكم قوله :'قال فلان'،حكم قوله :عن فلان"[46]

وسببذلك هو أن ابن جريج قد صحب شيخه عطاء ،ولازمه ملازمة طويلة۔ حتى استوعب جميع أحاديثه بحيث لم يفته شيء منها، فقد جاء أنه صحبه ما يقرب من ثماني عشرة سنة أو يزيد [47]۔

وحينئذ تكون روايته عنه باي صيغة كانت مما لا يحتمل فيه التدليس۔ وقد قال ابن جريج بنفسه: "إذاقلت :قال عطاء،فانا سمعته منه وان لم اقل سمعت "

ففي هذه النصوص ما يدلنا علي أن رواية المدلس قد تظل منقطعة عند المتقدمين مع أنه قد وقعت في سنده صيغة تنص علي سماعه ممن فوقه، كحدثنا وأخبرنا۔ كمايدل علي أن المدلس إذا قال :قال، فقد يحمل علي الاتصال، وحتي إذا لم يروفي طرق اخري تصريحه بالسماع۔ ويمكن تلخيص منهجهم بان عندهم إذا ثبت لقاء الراوي بشيخه، واشتهرت صحبته له، وتبين من خلال جمع الروايات

ومقارنة بعضها ببعض أنه قد انتفي ما يعكر صحة سماعه منه لذلك الحديث الذي رواه، فيكونذلك المعول عليه في معرفة اتصال سنده وان لم يردعنذلك الراوي تصريح بالسماع.

4۔اختلاف في صحة الرواية التي عمل راويها بخلافها

إذا عمل الراوي بخلاف الرواية التي رواها هل تقبل تلك الرواية أو ترد؟ للمتأخرين لمعالجة هذه المسئلة قاعدة كلية وهي قبول الرواية ۔

كما قال ابن الصلاح (ت 643ھ) :

"عمل العالم أو فتياه علي وفق حديث ،ليس حكما منه بصحةذلك الحديث وكذلك مخالفته للحديث ،ليس قدحا منه في صحته ولا في راويه "[48]

وبموجب هذه القاعدة يبقي الحديث ثابتا عندهم ،وأنهم لايحكمون بضعفه لاحتمال كون الراوي قد ترك العمل به لوجود دليل أقوي أوللاحتياط ،أو لوجود اشكال عنده أولأنه يري الحديث منسوخا۔فعندهم عمل الراوي بخلاف روايته ليس قدحا لصحة الرواية۔ ولكن عندالمتقدمين عمل الراوي بخلاف الحديث الذي روي عنه، تعد قرينة قوية علي خطأ روايةذلك الحديث عنه۔ ومثالذلك ماقاله الإمام مسلم (ت261ھ) في الرواية التي رويت عن أبي هريرة في المسح ۔

"روي عن أبي هريرة رضي الله عنه{ إن رجلا قال: يارسول الله صلي الله عليه وسلم ماالطهوربالخفين ؟قال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن} "[49]

قال الإمام مسلم (ت261ھ) رحمه الله :

"هذه الرواية في المسح عن أبي هريرةرضي الله عنه ليست بمحفوظة،و ذلك أن ابا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلي الله عليه وسلم لثبوت الرواية عنه بانكاره المسح علي الخفين، ولو كان قدحفظ المسح عن النبي صلي الله عليه وسلم كان اجدرالناس وأولاهم للزومه والتدين به،فلما انكره الذي في الخبر من قوله : مأمرناالله أن نمسح علي جلود البقر والغنم، والقول الآخر:ماابالي علي ظهر حمار مسحت أوعلي خفي ،بانذلك أنه غيرحافظ المسح عن رسول الله صلي الله عليه وسلم وان من اسنددذلك عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم واهي الرواية، أخطأفيه اما سهواأو تعمدا"[50]

من خلال هذه العبارة يتضح منهج الإمام مسلم (ت261ھ) في نقد الحديث۔ وانه اعل الحديث لكونه مخالفالماثبت عنه من انكاره مسح الخفين ۔

فهذا هومنهج المتقدمين، فإذا كان الحديث يروي عن شخص مخالفا لما ثبت عنه أولم يكن له أصل عنده فإنهم يتوقفون عن قبوله دون أن يغتروا بظاهر سندالحديث ولا بشخصية راويه، وبقدر ما يتوفر لديهم من المعرفةوالفهم والذوق الحديثي يحسون عن يقين بانذلك الحديث خطأ أويغلب علي ظنهم بذلك ۔

5۔ الجرح والتعديل ليس هوأساس التصحيح والتضعيف عندالمتقدمين

إن حكم الصحة أو الضعف بالنظرالي ظاهر السند ليس منهج المتقدمين۔ وليس أسلوبهم أن ينظرالي رواة الحديث فقط ،فان كانوا ثقاتا متقنين يحكم بالصحة، وان كان فيهم راوي ضعيف يحكم بالضعف۔ وما كان الجرح والتعديل أساس التصحيح والتضعيف عندهم كما يزعمه كثير من الناس اليوم، بل الجرح والتعديل هو نتيجة تمخض عنها نقدهم للأحاديثتضعيفا وتصحيحا۔ و ذلك بأنه بقدر مطابقة الراوي للواقع ومخالفته له وتفرده بما لا أصل له أوبما له أصل يحددالمحدثون درجاتذلك الراوي في الحفظ والضبط والاتقان عموما، ومراتبه في الجرح والتعديل بدقة بالغة ۔

وقد قال البيهقي رحمه الله :

"وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لايعرف بعدالة الرواة وجرحهم وإنمايعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظرفي كتبهم والوقوف علي روايتهم حتى إذاشذ منها حديث عرفه"[51]

وقال الحاكم (ت 405ھ-)رحمه الله :

"إن الصحيح لايعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع ،وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر مايخفي من علة الحديث "[52]

وقد استسلم الحافظ ابن حجر (ت852ھ)هذه النكتة فلجا إلى القول بان :

"صحة الحديث وحسنه ليس تابعالحال الراوي فقط بل لامور تنضم إلىذلك "[53]

6۔اختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في عدد شروط الصحيح وتصحيح المتقدمين أحاديثالضعفاء

إن المتأخرين قد ذكرواخمسة شروط للصحيح من الحديث،وهي اتصال السند،وعدالة الرواة،وضبط الرواة،وعدم الشذوذ،وعدم العلة۔ولكن إذا نظرنا إلى تعريفات المتقدمين وجدنا أنهم لم يذكروا تعريف الصحيح كحد جامع مانع علي أصول المنطق كما هو مسلك المتأخرين،ولكن يظهر من تعريفاتهم وصنيعهم في التطبيق العملي أن الشروط عندهم للحديث الصحيح أربعة۔ وهي العدالة ،والاتصال،وعدم الشذوذ،وعدم العلة۔ولم يذكروا شرط الضبط ،أوجعلوا الشذوذ والضبط شيئًا واحدا،كما قال الإمام الشافعى (ت204ھ) رحمه الله في تعريفه:

"حافظا إذا حدث به من حفظه، حافظالكتابه إذا حدث من كتابه؛إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم"

فجعل شرط الضبط ليوافق حديثه حديث غيره من الحفاظ، اي أن لايكون شاذا۔ وان ثبت أن الحديث ليس بشاذ، يكون صحيحا ولوكان راويه ضعيفا اي خفيف الضبط۔وأما المتأخرون فقد زادوا قيد الضبط في حدالصحيح،وبهذاالقيديخرج من حدالصحيح ما رواه الضعيف،وكذا ما رواه الصدوق الذي يكون دون مرتبة الثقة،وعليه فلاتعدأحاديثهما صحيحة۔ حتى وان توبعت من قبل الثقات وتيقن صوابها،و ذلك لفقدان شرط من شروط الصحيح،وهو أن يكون الراوي ضابطا۔

وقد نبه عليذلك ابن حجر (ت852ھ) رحمه الله فتعقب في النكت علي ابن الصلاح وقال:

"وصف الحديث بالصحة إذا قصرعن رتبة الصحيح، وكان علي شرط الحسن إذا روي من غير وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولا۔ فاما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمي صحيحا،واماان لا يسمي هذا صحيحا۔والحق من طريق النظر أنه يسمي صحيحا،وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح، فيقال:هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أوالقاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولايكون شاذا ولا معللا۔وإنما قلتذلك لاني اعتبرت كثيرامنأحاديثالصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"[54]

وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر (ت852ھ) رحمه الله هو الحق الذي يتأيد بعمل المتقدمين من المحدثين عموما وبصنيع البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى في الصحيحين خصوصا۔إذ لافرق عندهم في التصحيح بين حديث الثقة والصدوق والضعيف إذااصاب كل منهم فيما رواه۔وفي عبارة الحافظ هذه أيضا سقم لأنها ينطبق مع أسلوب المتقدمين ومنهجهم إذا جعلنا قوله:'أو القاصرعنه' شاملا

للصدوق والضعيف غير المتروك،وأما إذا جعلناه خاصابالصدوق – كماهوظاهر كلامه وصنيعه في جعل الحديث الضعيف حسنا لغيره إذا تقوي – فلا يكون تعريفه جامعا لما يصح من أحاديثالضعفاء۔

ولا بد من ذكر الأمثلة ليكون الموضوع واضحا وجليا:

أخرج الإمام البخاري (ت256ھ) رحمه الله في صحيحه عن فضيل بن سليمان عدة من الأحاديث۔ وفضيل بن سليمان قد تكلم في حفظه كثير من الائمة۔ قال ابن معين (233 ھ-):ليس بثقة،وقال النسائي (ت 303ھ-) : ليس بالقوي۔ ولخص الحافظ ابن حجر (ت852ھ) رحمه الله حاله بعد النظر إلى آراء الائمة،فقال:

"صدوق له خطأ كثير"[55]

فواضح أن مثل هذاالراوي لا يكون حديثه صحيحا حسب اصطلاح المتأخرين، ولكن أخرج البخاري أحاديثه في صحيحه ما كانت ثابتة،منها:

"حدثني أحمد بن المقدام العجلي،حدثنا الفضيل بن سليمان حدثنا أبوحازم حدثنا سهيل بن سعد الساعدي،قال:{كنا مع النبي صلي الله عليه وسلم في الخندق وهو يحفر ونحن ننقل التراب،وبصر بنا، فقال:اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة،فاغفر للأنصار والمهاجرة}[56]

وقد جمع الحافظ في مقدمة شرحه لصحيح البخاري أسماء الضعفاء والمتكلم فيهم ممن أخرج لهم الإمام البخاري (ت256ھ) في صحيحه،وعقد لذلك فصلا خاصا۔[57]

وهذا هومنهج الإمام مسلم (ت261ھ) رحمه الله في صحيحه،فإنه أيضا قد أخرج من أحاديثالضعفاء في صحيحه۔ وقدروي ما صح من أحاديثسويد بن سعيد،وأسباط بن نصر،وقطن بن نسير،وأحمدبن عيسي المصري،وهم متكلم فيهم لسوء الحفظ۔[58]

خلاصة القول

ان علماء اصول الحديث ذكروا الامور والشرائط اللتى اذا وجدت فى الحديث تقوم به الحجة او يطلق عليه بانه صحيح۔واذا امعنا النظر فى كلامهم ونصوصهم وصنيعهم فى ذالك وجدنا بان علماء المتقدمين والمتآخرين من اصول الحديث مختلفون فى بعض الامور۔ووجدنا فى بحثنا ان الامور اللتى هم فيها مختلفون بعضها فيما يلى:

- عدم توقف الاتصال والانقطاع علي صيغ التحمل والأداء عندالمتقدمين
- اختلاف في صحة الرواية التي عمل راويها بخلافها
- الجرح والتعديل ليس هوأساس التصحيح والتضعيف ابدا عندالمتقدمين
- اختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في عدد شروط الصحيح

فلا بد من معرفة مناهج المحدثين ومعرفة اصطلاحاتهم ليفهم كلامهم على وجهه حتى لايساء فهم كلامهم وحتي لا ينسب اليهم مالم يقصدوه من الأقوال أو الأحكام۔

مصادر والمراجع

1۔ الزبيدى،محمدمرتضى حسينى، تاج العروس من جواهر القاموس، كويت، مطبعة حكومة الكويت، طبعت الاجزاء فى سنين مختلفة:528/6

2۔ الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، بيروت، دارالعلم للملايين، 1410ھ، 381/1

3۔ ابن منظور الافريقى، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، قاہرة، دارالمعارف، 2402/4

4۔ الزبيدي ،تاج العروس :528/6

5۔ فیروزآبادی، محمد بن یعقوب، القاموس المحیط، بیروت، موسسة الرسالة، الطبعة الثامنة 2005ء، ص:228

6۔ السخاوی،محمد بن عبد الرحمان، فتح المغیث بشرح الفیة الحدیث، الریاض، مکتبة دار المنهاج، الطبعة الأولی1426ھ، 23/1

7۔ الشافعی،محمد بن ادریس، الرسالة، تحقیق احمد محمد شاکر، القاہرة، مطبعة مصطفی البابی الحلبی، الطبعة الأولی1485ھ، 369/1 -372

8۔ الخطیب البغدادی، احمد بن علی بن ثابت، الکفایة فی علم الروایة، المدینة المنورة ، المکتبة العلمیة، بدون الطبعة، ص:24

9۔ المصدر السابق:25

10۔ المصدر السابق:20

11۔ الخطابی،حمد بن محمد الخطابی البستی، معالم السنن، تحقیق محمد راغب الطباخ، حلب، المطبعة العلمیة، الطبعة الاولی1352ھ، 11/1

12۔ الحاکم، النیسابوری، محمد بن عبدالله، معرفة علوم الحدیث وکمیة اجناسه، تحقیق احمد فارس السلوم، بیروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولی 1424ھ، ص:242

13. انظر بحث المحقق ،الحديث الحسن عند المتقدمين والمتاخرين، مجلةجہات الاسلام، مجلد:13،جزء:2، ص:234-236

14۔ ابن حجر، احمد بن علی، النکت علی کتاب ابن الصلاح، السعودیة، عمادة البحث العلمی، 480/1

15۔ الخطیب البغدادی،الکفایة في علم الروایة:119

16۔ المصدر السابق:119

17۔ المصدر السابق:119

18۔ مسلم بن حجاج، صحیح مسلم، الریاض، دار طیبة للنشر والتوزیع، الطبعة الأولی2006ء، 18/1

19۔ المصدر السابق :18/1

20۔ احمد بن حنبل، کتاب العلل ومعرفة الرجال، تحقیق د۔ وصی الله بن محمد عباس، الریاض، دارالخانی، الطبعة الثانیة1422ھ، 30/2

21۔ الترمذی، محمد بن عیسی بن سورة، جامع الترمذی، تحقیق ناصر الدین الالبانی، الریاض، مکتبة المعارف للنشروالتوزیع، الطبعة الثانیة1417ھ، ح:[1907]:436

22۔ الترمذي ،السنن،کتاب البر والصلة،باب ما جاء فی قطیعة الرحم، ح: [1907]:436

23۔ المصدر السابق[1907]:436

24۔ خطیب بغدادی،ابو بکر احمد بن علی بن ثابت، تاریخ مدینة السلام واخبار محدثیهاوذکر قطانها العلماء من غیراهلهاوواردیها (المعروف بتاریخ بغداد)، تحقیق الدکتور بشار عواد، بیروت، دار الغرب الاسلامی، الطبعة الأولی1422ھ، :320/12

25۔ المصدر السابق:320/12

26۔ احمد بن حنبل،العلل، الریاض، دار الخانی، الطبعة الثانیة، 1422ھ، [3906]:9/3

27۔ الترمذی،محمد بن عیسی بن سَوْرة، العلالکبیر، بیروت، مکتبة النهضة العربیة، الطبعةالأولی 1409ھ:41/1

28۔ ابن عبد البر،ابو عمر یوسف بن عبدالله، التمهید لما فی الموطا من المعانی والاسانید، ت 463ھ:218/16

29۔ المصدر السابق :218/16۔219

30۔ معرفة انواع علم الحدیث،ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمان ت643ھ،تحقیق د۔یاسین الفحل، بیروت، دارالکتب العلمیة، الطبعة الأولی1423ھ، ص:79

31۔ النووی،أبو زکریا یحیی بن شرف، مقدمة النووی فی علوم الحدیث، بیروت، المکتب الاسلامی، الطبعة الأولی 1417ھ، ص:24

32۔ العراقی،عبد الرحیم بن الحسین (ت 806ھ)،شرح التبصرة والتذکرة، تحقیق د۔عبد اللطیف الهمیم و ماهر یاسین الفحل، بیروت، دارالکتب العلمیة، الطبعة الأولی 1423ھ، ص:103

33۔ ابن حجر، احمد بن علی، النکت علی نزهة النظرفی توضیح نخبة الفکر، الدمام، دار ابن الجوزی، الطبعة الأولی1413ھ، ص:82

34۔ ابن حجر، النکت علی کتاب ابن الصلاح، 417/1

35۔ السیوطی، عبد الرحمن بن کمال (ت 911ھ)،الفیة السیوطی، تحقیق احمد محمدشاکر، بیروت، المکتبةالعلمیة، بدون الطبعة، ص:4

36۔ ابن حجر،نخبة الفکر مع النکت علي نزهة النظر:82

37۔ المصدر السابق:92،91

38۔ ابن رجب، عبد الرحمان بن احمد الحنبلی، شرح علل الترمذی، مصر، دار الملاح للطباعة والنشر ،الطبعة الأولی1398ھ، 370/1

39۔ المصدر السابق:370/1

40۔ ابن عبد البر ،مقدمة التمهید :26/1

41۔ ابن عبد البر ،التمہید :115/16

42۔ احمد،العلل :266/1-267

43۔ المصدر السابق:267/1

44۔ ابن رجب،شرح العلل :376

45۔ ابن حجر، احمد بن علی العسقلانی، طبقات المدلسینای تعریف اهل التقدیس بمراتب الموصوفین بالتدلیس،تحقیق عاصم بن عبد الله، الاردن، مکتبة المناء، الطبعة الاولی:38

46۔ ابن رجب،شرح العلل :376

47۔ ابن ابی حاتم، عبدالرحمان بن محمد بن ادریس، الجرح والتعدیل،حیدر آباد دکن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى [1372ھ] :356/5

48۔ ابن الصلاح ،معرفة أنواع علم الحديث :222،223

49۔ مسلم بن حجاج، التمییز، تحقیق محمد مصطفی اعظمی، الریاض، شرکة الطباعة العربیة السعودیة المحددة، الطبعة الثانیة1982ء:209

50۔ مسلم ،التمییز:209/208

51۔ البيهقي،معرفة السنن والآثار:144/1

52۔ الحاكم ،معرفة علوم الحديث :238

53۔ ابن حجر ،النكت :404/1

54۔ ابن حجر،النكت:417/1،416

55۔ ابن حجر، احمد بن علی العسقلانی، تقریب التهذیب، تحقیق صغیر احمد شاغف، الریاض، دار العاصمه للنشر والتوزیع، بدون الطبعة، ص:785

56۔ البخاري،الصحيح، ح:[6414]،233/11

57۔ ابن حجر، احمد بن علی، العسقلانی، هدی الساری مقدمة فتح الباری، تحقیق عبد القادر شیبة الحمد، الریاض، الطبعة الأولى 1421ھ :403-488

58۔ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان، صیانة صحیح مسلم من الاخلال والغلط وحمایته من الاسقاط والسقط، تحقیق موفق بن عبدالله، تیونس، دار الغرب الاسلامی، الطبعة الأولى 1404ھ ، 94-98